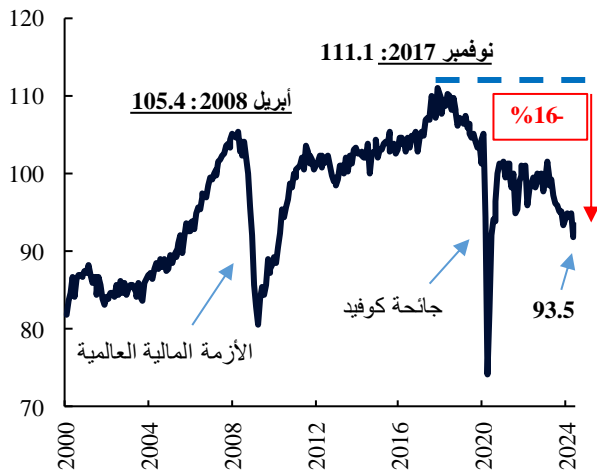


تحليل أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي في ألمانيا

إن فهم الركود الاقتصادي في ألمانيا يتطلب تحليل الظروف الخارجية والداخلية، فضلاً عن التحديات الدورية والهيكلية. في هذه المقالة، سوف نقوم بتحليل ثلاثة عوامل رئيسية تفسر ضعف الأداء الاقتصادي لألمانيا.

الإنتاج الصناعي في ألمانيا

(معدل موسمياً، المؤشر 2015 = 100)



المصادر: المكتب الإحصائي الفيدرالي، هيفر، قسم الاقتصاد في QNB

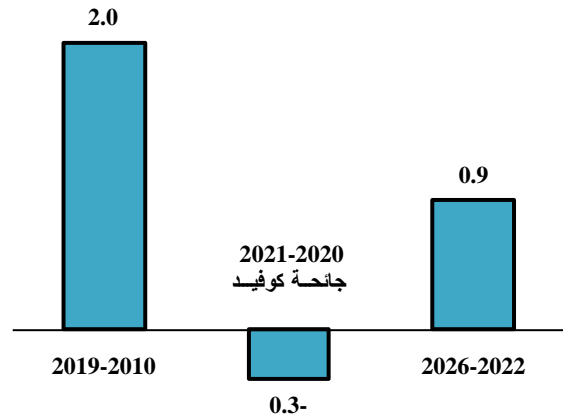
أولاً، يمر قطاع التصنيع، الذي كان في السابق أحد الركائز الأساسية لنجاح مسيرة التطور الألمانية، بفترة من التراجع المستمر، وقد تحوّل إلى عائق للنمو. ويعتبر التصنيع قطاعاً رئيسياً في ألمانيا أكثر من معظم البلدان، حيث كان يمثل ما يقرب من 22% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة. ويرتفع وزن إسهامه إلى ما يقرب من 35% عند الأخذ في الاعتبار تأثيره على القطاعات الأخرى، بدءاً من المواد الخام ووصولاً إلى الخدمات، مثل الخدمات اللوجستية والتمويل. تاريخياً، بين عام 2000 والذروة التي بلغها في عام 2017، نما إسهام المكون الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي قدره 1.9%. لكن هذه الوتيرة القوية انعكست بشكل كبير بعد ذلك، وتحوّلت مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى سلبية، حيث واجه القطاع سلسلة متتالية من الصدمات السلبية، والتي شملت تصاعد التوترات التجارية العالمية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وجائحة كوفيد، والنقص الحاد في أشباه الموصلات، وأزمة الطاقة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية (التي تضررت منها ألمانيا بشكل خاص نظراً لاعتمادها على الغاز الروسي). منذ ذروته في عام 2017، انكمش الإنتاج الصناعي بنسبة 16%، وهو تباين ملحوظ مع نمو بنسبة 1.7% للولايات المتحدة، أو حتى انخفاض بنسبة 2% لبقية منطقة اليورو خلال نفس الفترة.

تاريخياً، كانت ألمانيا توصف بأنها نموذج للإنتاجية العالية، والخبرة الهندسية الفائقة، والدقة، وأخلاقيات العمل القوية. ولم يكن من المستغرب أنها كانت القوة الاقتصادية الدافعة لأوروبا خلال فترات طويلة من الزمن، بما في ذلك أثناء فترة التعافي الاقتصادي في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبعد توحيد البلاد.

ولكن، على مدى العقدين الماضيين، بدأت الرياح المعاكسة طويلة الأجل تتزايد. وقد شمل ذلك الاتجاهات الديموغرافية السلبية، والعوائق البيروقراطية، والأخطاء السياسية، وعدم القدرة على تحديث قطاعات التصنيع الرائدة والتكيف مع العصر الرقمي. ونتيجة لذلك، بدأ أداء الاقتصاد الألماني يتراجع في السنوات الأخيرة، لدرجة أنه بات يُعرف الآن بـ "رجل أوروبا المريض".

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ألمانيا

(% المتوسط السنوي التاريخي والتوقعات)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، بلومبرغ، قسم الاقتصاد في QNB

منذ الربع الرابع من عام 2019، وهو آخر ربع قبل انتشار تأثير جائحة كوفيد على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم، ظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لألمانيا دون تغيير يُذكر. وفقدان خمس سنوات من النمو الاقتصادي ليس بالأمر البسيط في بيئة سريعة التطور ينمو فيها الاقتصاد العالمي بمتوسط 3% سنوياً. وعلى أساس تراكمي، فإن نمو الاقتصاد الألماني يبدو أكثر ضعفاً عند مقارنته مع النمو البالغ 9% في الولايات المتحدة أو حتى 5% في بقية منطقة اليورو خلال نفس الفترة. وبالنسبة للفترة 2022-2026، من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي في ألمانيا 0.9% سنوياً، وهذا أقل بكثير من المتوسط السائد قبل الجائحة والذي يبلغ 2%.

ثالثاً، يواجه الاقتصاد تحديات مؤسسية كبيرة تستمر في التسبب بتآكل القدرة التنافسية والإنتاجية الألمانية. يوفر تقرير التنافسية العالمية تقييماً مفيداً للقدرة التنافسية عبر البلدان. قبل عقد واحد فقط، احتلت ألمانيا المرتبة السادسة في العالم. ولكن منذ ذلك الحين، هبطت البلاد بشكل ملحوظ إلى المركز الرابع والعشرين هذا العام. ويلقي التقرير الضوء على القضايا الرئيسية التي تفسر هذا التراجع، مسلطاً الضوء على السياسة الضريبية والتشريعات التجارية المرهقة. ويشكل "تصلب" أسواق العمل مصدراً آخر للقلق، نظراً لقوانين حماية العمالة القوية وتكاليف العمالة المرتفعة التي تقلل من قدرة الشركات على التكيف في بيئة سريعة التغيير. وتعمل اتفاقيات التفاوض الجماعي، التي يمكن أن تغطي صناعات ومناطق بأكملها، على تقليص المرونة في تعديل الأجور وفقاً للأداء الفردي للشركة أو الظروف الاقتصادية. ويعكس فقدان القدرة التنافسية على الإنتاجية: فمنذ عام 2017 انخفض الناتج لكل عامل بنسبة 2.5%. ولا يمكن عكس هذه المشاكل البنوية بسرعة، وسوف تزيد من ضعف الأداء الاقتصادي في السنوات القادمة.

بشكل عام، نتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لألمانيا دون تغيير في عام 2024 وأن يبلغ متوسط النمو نسبة 1% في السنوات القليلة المقبلة. وهذا أداء مخيب للأمل، حيث يواجه الاقتصاد عقبات كبيرة من الاتجاهات السلبية في القطاع الصناعي والبنية التحتية غير الكافية وفقدان القدرة التنافسية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا ليس مجرد ضعف دوري، بل هو اتجاه مزمن يتطلب تغييرات جذرية في السياسات لتحقيق التحول والعودة إلى معدلات نمو أكثر ملاءمة.

يتأثر إنتاج السيارات، إحدى الصناعات الرائدة في ألمانيا، بتحول خيارات المستهلكين نحو المركبات الكهربائية، واللوائح البيئية الأكثر صرامة، ونقص العمال المهرة. انخفض إنتاج السيارات بنسبة 28% من 471 ألف وحدة شهرياً في عام 2017 إلى 337 ألفاً في عام 2024. وهذا يمثل تحدياً كبيراً للاقتصاد، نظراً لأن تصنيع السيارات يمثل ما بين 5 و7% من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، مقارنة بنحو 2 إلى 3% في الولايات المتحدة وفرنسا. ونظراً لأهمية قطاع التصنيع، فإن هذه الاتجاهات تؤثر سلباً على أداء الاقتصاد الألماني.

ثانياً، أدت السياسة المالية المحافظة إلى نقص التمويل في مجالات البنية التحتية الرئيسية، مثل النقل والتكنولوجيا الرقمية والطاقة، مما ساهم في انخفاض النمو الاقتصادي. إن التزام ألمانيا بالانضباط المالي يتجسد في قواعد مثل "Schwarze Null" ("الصفير الأسود")، والتي تستهدف تحقيق ميزانية متوازنة دون تحمل ديون جديدة. ونتيجة لهذا التوجه، فإن الميزانية العمومية في ألمانيا هي واحدة من أقوى الميزانيات بين الاقتصادات المتقدمة الكبرى. تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 64% وهي في انخفاض، على النقيض من مستويات 122% و112% للولايات المتحدة وفرنسا على التوالي. ومع ذلك، فإن الانضباط المالي جاء على حساب انخفاض مستويات الاستثمار العام، والذي انخفض في عام 2023 إلى 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 4.1% في فرنسا على سبيل المثال. ونتيجة لذلك، فإن البنية التحتية المتقدمة للنقل والطاقة، والتكنولوجيا الرقمية المتأخرة تعيق النمو الاقتصادي طويل الأجل.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بيننو

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول - قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُحلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لا تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.